

Power and the politics of language

Selma Sonntag(author)

Professor of Government and Politics at Humboldt State University (California)

SAOUDANE Mohamed (translator)*

Didactics, Languages, Media and Dramaturgy Laboratory-Faculty of Languages,

Literatures and Arts- Ibn Tofail University

mohamed.saoudane@uit.ac.ma



<https://orcid.org/0009-0000-3779-2812>

Received: 23/05/2025, Accepted: 22/09/2025, Published: 30/09/2025

Abstract: This contribution examines the impact of power and politics on language planning and policy, with a particular focus on how language policy is shaped within governmental processes—especially during the agenda-setting stage. The approach aims to offer a comprehensive perspective on how power and language politics are conceptualized within the broader field of language planning and policy. This is followed by an analysis of selected applications related to agenda-setting in language policy processes. The paper concludes by addressing the challenges and constraints associated with applying notions of power and language politics to the agenda-setting phase in policymaking, along with offering recommendations for further reading.

Keywords: politics, language planning, language policy, policy processes.

**Corresponding author*

السلطة وسياسة اللغة

سلمى سوتناغ (مؤلفة)

أستاذة الحوكمة والسياسة بجامعة هومبولت الحكومية (كاليفورنيا).

محمد صوضان (مترجم)

مختبر الديدكتيك واللغات والوسائط والدراماتوجيا/ كلية اللغات والآداب والفنون - جامعة ابن طفيل

mohamed.saoudane@uit.ac.ma

mohamed.saoudane@uit.ac.ma

 <https://orcid.org/0009-0000-3779-2812>

تاريخ الاستلام: 2025/05/23 - تاريخ القبول: 2025/09/22 - تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص: تستعرض هذه المساهمة تأثير السلطة والسياسة على التخطيط والسياسة اللغوية، وتركز على كيفية تكوين السياسة اللغوية في العملية الحكومية، مع التركيز بشكل خاص على مرحلة وضع الأجندة في هذه العملية. وتتمحور هذه المقاربة حول تقديم رؤية شاملة لكيفية تصور السلطة وسياسة اللغة¹ في مجال التخطيط والسياسة اللغوية بشكل عام، يلي ذلك دراسة بعض التطبيقات المختارة في مرحلة تحديد الأجندة ضمن عملية السياسة اللغوية. وستتناول في الختام التحديات والقيود المرتبطة بتطبيق تصورات السلطة وسياسة اللغة على تحديد الأجندة في عملية صنع السياسات، فضلا عن تقديم توصيات لمزيد من القراءة.

الكلمات المفتاحية: سياسة، تخطيط لغوي، سياسة لغوية، عمليات السياسة.

تستعمل الباحثة مصطلح "سياسة اللغة" (politics of language) للدلالة على أن السياسة اللغوية جزء من عملية الصراع على السلطة واتخاذ القرار داخل المجتمع أو الدولة. وترتبط بالأنشطة والاستراتيجيات والمنافسة بين الأحزاب أو الفاعلين الأفراد لحيازة السلطة أو الحفاظ عليها أو التأثير فيها. عكس الكثير من الدراسات التي تستعمل مصطلح "السياسة اللغوية" (language policy) بمعنى السياسة أو الخطة التدبيرية التي تتبناها الدولة لتنظيم المجال السوسiolساني. وتشير إلى القوانين واللوائح التنظيمية التي تقترحها الحكومة أو المؤسسات المختلفة لمعالجة الإشكال اللغوي. وتتمحور حول التنفيذ العملي والتقرير الملموس لحل المشكلات السوسiolلبيانية.

* المؤلف المرسل

1. القضايا والمفاهيم والتحديات الأساس

تعد مفاهيم "السلطة" (power) و"السياسة" (politics) أساسية في دراسة التخطيط والسياسة اللغوية في هذه المساهمة. ف"السلطة" مفهوم مراوغ وغامض يصعب ضبطه وتحديد بدقة، في حين أن "السياسة" مفهوم شامل ومتسع الدلالة، ومع ذلك هناك ارتباط شبه بديهي بين المفهومين.

تفهم "السياسة" عادة على أنها نشاط يمارسه فاعلون محدّدون. ويشمل الفاعلون السياسيون (Political actors) ليس فقط المؤسسات الحكومية، بل أيضا المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات الوسيطة (intermediary groups) مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. كما يضم القطاع الاقتصادي الخاص أيضا، وبكثافة، عددا كبيرا من الفاعلين السياسيين، الأمر الذي يبرز مدى اتساع مفهوم "السياسة". وسيتم، من منطلق بحث تأثير السلطة والسياسة في السياسة اللغوية، تقييد مفهوم السياسة بربطه حصرا بالفاعلين داخل المؤسسات الحكومية، وخاصة المنخرطون في المنافسات الانتخابية لضمان مناصبهم، والذين يتحملون مسؤولية تبني قضايا اجتماعية أو مشكلات ما بوصفها قضايا تتطلب تدخلا حكوميا. ويعتمد هؤلاء الفاعلون قضية أو مشكلة عبر اعتبارها مشكلة تتطلب تدخل الحكومة، ثم يقومون بصياغتها أو تحديدها كقضية سياسية. ويشار إلى هذه العملية التي يتم فيها تحديد وتكوين قضية أو مشكلة بوصفها قضية سياسية حكومية بمرحلة وضع الأجندة في دورة تكوين السياسات. وتتميز هذه المرحلة بطابعها السياسي الواضح؛ إذ إن الفاعلين المنخرطين فيها يعملون غالبا ضمن مؤسسات تمثيلية وانتماءات حزبية ومنافسات انتخابية. ويخيم المفهوم الغامض "للسلطة" على السياسة اللغوية؛ إذ يمتلك الفاعلون السياسيون الأكثر نفوذا وقدرة تأثيرا أكبر في تحديد الأجندة مقارنة بمن هم أقل سلطة/ قوة، مما يسمح لهم بإدراج قضايا لغوية محددة ضمن الأجندة السياسية أو إقصائها وفقا لاختياراتهم. وسيهيمن تكوينهم وصياغتهم للمشكلة اللغوية كقضية سياسية على غيرها من التكوينات والتصورات البديلة. وسيكون نفوذهم في التحكم بمرحلة تحديد الأجندة ضمن العملية السياسية أقوى من الفاعلين السياسيين الأضعف. وكما سيُوضّح لاحقا يمكننا فهم السلطة من خلال أبعادها العقلانية والإيديولوجية والمؤسسية عند تحليل سياسة تحديد الأجندة في السياسة اللغوية.

2. تطور النظرية والمقاربات

يعزو جوناثان بول (Jonathan Pool (1973: 1591)) الفضل إلى كتاب عالم السياسة جيويتيرندرا داس غوبتا (Jyotirindra Das Gupta) الصادر في السبعينات بعنوان "الصراع اللغوي والانتماء الوطنية"، لكونه "يصف ويقيم الأنشطة السياسية التي تحدد السياسات اللغوية"، بدلا من أن يقتصر على "تحليل وصفي وتوجيهي للسياسات اللغوية ونتائجها"، وهو النهج التقليدي الذي كان سائدا، ولا يزال إلى حد ما، في مجال التخطيط والسياسة اللغوية. غير أن العنوان الفرعي لكتاب داس غوبتا "السياسة الجماعية والسياسة اللغوية الوطنية في الهند" يعكس الممارسة الشائعة، على الأقل في العلوم السياسية الأمريكية، التي تركز على المجتمع المدني، ولا سيما جماعات المصالح المنظمة، لتفسير العملية السياسية المرتبطة بصنع السياسات، مع تجاهل واضح لدور المؤسسات الحكومية بوصفها المجال الذي يمارس فيه المسؤولون المنتخبون سلطتهم على عملية صنع السياسات. وبرز التركيز على المجتمع المدني كذلك في الدراسات التي حلت "استئناف بروز" (re-emergence) السياسة اللغوية في الواجهة في الدول المصنفة على أنها "متقدمة" مثل بلجيكا وكندا (Esman 1977).

تناول الكتاب المحرر لويليام أوبار وجين إف أوبار (William O'Barr and Jean F. O'Barr) "اللغة والسياسة 1979" البعد المؤسسي في دراسته للسياسة اللغوية بالتركيز على ثلاث دراسات حالة موسعة (تنزانيا والهند وباكستان غينيا الجديدة) مع وصف للسياق السوسيوولساني لكل حالة. وتضمن الكتاب أيضا الاهتمام بلغة السياسة أو البلاغة السياسية. وختم باستعراض مقاربات بحثية متنوعة لدراسة السلطة وسياسة اللغة؛ تشمل مجالات مثل الأنثروبولوجيا والسوسيوولسانيات والعلوم السياسية والقانون. ولاحظ ويليام أوبار (William O'Barr (1976: 1) قلة الاهتمام بالعلاقة بين اللغة والسياسة آنذاك، خصوصا من قبل علماء السياسة، وهي ملاحظة ظلت قائمة ولم تتغير كثيرا حتى بعد مرور عشرين عاما (Sonntag 1996: 76).

ظهرت خلال الثمانينات في أدبيات التخطيط والسياسة اللغوية، على الرغم من محدودية الدراسات السياسية حول السياسة اللغوية، ثلاث تصورات مختلفة للسلطة. ففي الدراسات التي ركزت على سياسة اللغة تم تصور السلطة، بطريقة صريحة أو ضمنية، من منظور مؤسسي أو عقلاني أو إيديولوجي. وقد أسهم كل من هذه التصورات في تشكيل مدرسة فكرية أو مقارنة لفهم كيفية تأثير السلطة على التخطيط والسياسة اللغوية.

شهدت المقاربة المؤسسية في تحليل السلطة والسياسة انتعاشا مع بروز "المؤسسين الجدد" (neo-institutionalists) الذين دعوا إلى "إعادة الدولة إلى صلب التحليل السياسي" (Evans et al. 1985)، بعد أن توجهت لفترة طويلة من لدن الباحثين الذين ركزوا على المجتمع المدني. وتحلل السلطة في مقاربة المؤسسين الجدد على أنها القدرة على التحكم في المؤسسات الحاكمة. ويمكن أن تتخذ المنافسة بين الفاعلين السياسيين للسيطرة على المؤسسات السياسية أشكالاً متعددة؛ فقد تكون انتخابية أو إجرائية أو من خلال صراعات أكثر حدة. وقد طورت سونتاج وكاردينال (Sonntag and Cardinal (2015)) مؤخرًا مقاربة مؤسسية تاريخية مسندة بأسس نظرية لدراسة سياسة اللغة، واستعانتا بمفاهيم تحليلية مثل تقليد الدولة (state tradition) والنظام اللغوي (language regime)، وأدوات تحليلية مثل "اللحظة الحاسمة" (critical juncture) و"التبعية المسارية" (path dependency). ويقصد بتقاليد الدولة - أي التقاليد السياسية للدولة - تلك "الرواسب التمثيلية لكيفية إدارة الدولة لشؤونها" وتتجلى "في الأنماط التاريخية للممارسات المؤسسية للحكم" (Sonntag 2019a: 50). تسهم تقاليد الدولة في تكوين أنظمة اللغة؛ أي "الممارسات والتمثيلات المؤسسية" للغة واستخدامها (Cardinal 2017: 5). وتتضمن عملية السياسة اللغوية مأسسة هذه الممارسات والتمثيلات. وتتسم السياسات اللغوية بالتبعية المسارية، ما يعني أنها تميل إلى التوافق مع الممارسات والتمثيلات المؤسسية السابقة، باستثناء اللحظات التاريخية التي تشهد تغيراً جذرياً. وفي مثل هذه اللحظات الحاسمة تبرز فرص المبادرات السياسية الجديدة الخارجة عن إطار التبعية المسارية مما ينذر بتحول في السلطة السياسية.

انتشر على نطاق واسع في دراسة سياسة اللغة اعتماد مقاربة مستمدة من نظرية الاختيار العقلاني (rational choice theory)، وخصوصاً من قبل علماء السياسة الباحثين في مجال التخطيط والسياسة اللغوية، وقد تأثر تطبيقها على دراسة السياسة اللغوية بتجديد الاهتمام بالدولة (Laitin 1988: 289). ولكن بدلاً من التركيز على مؤسسات الدولة، اتجه الاهتمام إلى سلوك النخبة السياسية، أي استراتيجيات الفاعلين السياسيين، وبالأخص أولئك المنخرطون في السياسة التنافسية (Laitin 1989). وتداخلت هذه المقاربة القائمة على الاختيار العقلاني مع ما يعرف بـ"الذرائعية/الأداتية" (instrumentalism). ووفقاً للمنظور الأداتي، تسييس القضايا اللغوية من قبل أولئك الذين يسعون للسلطة السياسية بهدف كسب ميزة في الساحة السياسية الموسومة بالتنافس والصراع (Brass 1991: 102). ويستخدم صانعو السياسات القضايا اللغوية كأدوات عقلانية لكسب سبلتهم السياسية أو تعزيزها والحفاظ عليها.

تمتلك مقارنة "الإيديولوجيا اللغوية" (language ideology) أدبيات ثرية تمتد لعدة عقود خلت (ينظر Sonntag & Pool 1987; Schieffelin et al. 1998). وقد طبقت منهجيا غالبا باعتماد مدخل التحليل النقدي للخطاب (2024 Sheyholislami & Vessey) عبر تحليل النصوص؛ مثل الخطابات السياسية والتصريحات العامة ووثائق السياسات والتشريعات وقرارات المحاكم، وغيرها، بغاية كشف وإبراز الإيديولوجيات الكامنة وراء اختيارات السياسات اللغوية (Blommaert & Bulcaen 2000). وتستند هذه المقاربة إلى ما سمي غالبا بالمنعطف اللغوي أو الفلسفي لما بعد الحداثة (Ives 2005; Sonntag 2019b: 1-2). تُمارس السلطة عبر البناء الخطابي للتمثيلات اللغوية، أي الإيديولوجيات اللغوية.

لا تركز أي من هذه المقاربات الثلاث للسلطة والسياسة اللغوية- المؤسسية أو العقلانية أو الإيديولوجية- بشكل حصري أو مباشر على مرحلة وضع الأجندة في عملية السياسة اللغوية. ومع ذلك، يمكن لكل منها تقديم رؤى تحليلية لكيفية تأثير السلطة وسياسة اللغة على هذه المرحلة. توفر مقارنة الاختيار العقلاني والذرائعية تفسيرات دقيقة بشأن أسباب اختيار الفاعلين السياسيين لمشكلة أو قضية لغوية معينة للتدخل الحكومي، استنادا إلى افتراض أن النخب السياسية المنتخبة تسعى لاكتساب ساسية تنافسية عبر القرارات السياسية التي تتخذها. وتركز المقاربة الإيديولوجية أو التحليل النقدي للخطاب على كيفية بناء وتشكيل القضية خطابيا بوصفها قضية سياسية لغوية أثناء مرحلة تحديد الأجندة في عملية السياسة اللغوية. أما المقاربة المؤسسية، فتركز على الفرص والقيود المؤسسية التي يواجهها الفاعلون السياسيون في تحديد الأجندة؛ أي كيفية بناء القضية السياسية اللغوية مؤسسيا.

3. تطبيقات مختارة

يمكن تطبيق كل من هذه المقاربات الثلاث، المستندة إلى تصورات مختلفة للسلطة-العقلانية والإيديولوجية والمؤسسية- على دراسات حالة محددة لإبراز كيف تؤثر السلطة وسياسة اللغة على مرحلة تحديد الأجندة في عملية السياسة اللغوية. وسأتناول، في هذا القسم، حالات تحديد الأجندة في عملية السياسة اللغوية في كل من بلجيكا والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وهي دول تشترك كلها في كونها ديموقراطيات ليبرالية تعتمد الانتخابات التنافسية، وتتمتع بسياقات مؤسسية متشابهة، وبفضاء عام للنقاش، وهو ما يسهل إجراء مقارنة بين تطبيق المقاربات الثلاث على هذه الحالات.

كانت السياسة اللغوية في طليعة المشهد السياسي في بلجيكا منذ بدايات القرن العشرين على الأقل. فقد أصدر البرلمان البلجيكي سنة 1923 قانونين لغويين يتعلقان باستخدام اللغة في الإدارة وفي التعليم الابتدائي والثانوي، وقد اعترف قانونيا في كلا النصين التشريعيين بمبدأ الأحادية اللغوية الإقليمية" (Sonntag 1991: 1). ما الذي دفع الصراع اللغوي بين الناطقين بالهولندية والفرنسية إلى صدارة الأجندة السياسية في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين وأسفر عن إقرار مبدأ الأحادية اللغوية الإقليمية؟

وفقا لمقاربة الاختيار العقلاني أو المنظور الأداتي فإن إدخال حق الاقتراع العام للذكور بعد الحرب العالمية الأولى أدى إلى تغييرات جوهرية في ديناميات التنافس الانتخابي، هو الذي دفع بالقضية إلى صدارة الأجندة السياسية. وأصبحت المنافسة الانتخابية تصب في مصلحة جناح جديد داخل الحزب الكاثوليكي الذي نجح في تعبئة الناخبين الجدد في منطقة فلاندرز (Flanders) شمال البلاد، وهو ما أضر بالحزب الليبرالي الممثل للنخب التقليدية وحلفائه الكاثوليك السابقين، بينما عزز الحزب الاشتراكي قاعدته بين الناطقين بالفرنسية في إقليم والونيا (Walloon) جنوب البلاد. وبفضل سلطتهم الانتخابية الجديدة المتنامية تمكنت النخبة الناشئة في الحزب الكاثوليكي، إلى جانب الاشتراكيين والولونيانيين (Walloons) من فرض موضوع الأحادية اللغوية الإقليمية على الأجندة السياسية. وكما أكدت في مكان آخر (Sonntag 1995: 93-94) "ما يميز النخبة الناشئة عن النخبة التقليدية هو من يحدد الأجندة السياسية [...] القدرة على تحديد الأجندة السياسية مورد قوي". وبعد الحرب العالمية الأولى، كانت النخب الفرنكوفونية التقليدية التي هيمنت على الحياة السياسية والاقتصادية البلجيكية لمدة تقارب القرن (Sonntag 1991: ix) ترغب في "استبقاء بروز ومركزية الأجندة القائمة، ليس فقط من أجل استدامتها، بل لإدامة توزيع السلطة النابع من الصراعات السياسية البارزة [...] القائمة" (Carmines & Stimson 1989: 6)، والتي كانت ناجمة، في السياق البلجيكي، عن الانقسام الديني (العلماني مقابل الكاثوليكي). وقد تمكنت النخبة الفلمنكية الناشئة، وحلفائها الاشتراكيين والولونيانيين، من إعادة هيكلة السلطة السياسية لصالحهم عبر استبدال الصراع اللغوي بالصراع الديني كأكثر القضايا بروزا.

يبدأ التحليل المؤسسي التاريخي للتشريع اللغوي البلجيكي لسنة 1932 أيضا بتوسيع حق الاقتراع بعد الحرب العالمية الأولى، غير أنه سيضع هذا التوسيع في سياق التغيرات الجذرية التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى. وكانت الحرب لحظة مفصلية فارقة فتحت آفاقا لمبادرات

سياسية جديدة على الرغم من الاستمرارية المؤسسية للوضع اللغوي القائم. وقد أدت هذه اللحظة الحاسمة إلى تقويض الهيمنة المؤسسية التي كانت تتيح للنخبة الفرنكفونية المهيمنة تحديد الأجندة السياسية. وخلال الحرب العالمية الأولى، ومع احتلال ألمانيا لمعظم الأراضي البلجيكية، لجأت القيادة البلجيكية إلى المنفى، ما أتاح للنواب البرلمانين الشباب غير المخضرمين تولي السلطة المؤسسية داخل بلجيكا المحتلة. وبعد انتهاء الحرب احتفظ هؤلاء القادة الجدد بهذه السيطرة، فيما وصفه إيمانويل جيرار (1985) بالانقلاب الناعم داخل أروقة السلطة (palace coup). وقد أسهم حصول السكان الريفيين الناطقين بالفلمنكية على تمثيل سياسي في البرلمان في تكريس سيطرة النخب الصاعدة على المؤسسات، رغم الانتكاسة التي حدثت خلال عشرينيات القرن الماضي. وكان للتحكم في العملية المؤسسية دور حاسم في الدفع بمبدأ الأحادية اللغوية الإقليمية إلى واجهة الأجندة السياسية راجع 1991 Sonntag لتفاصيل أكثر).

إن المقاربة التي تحلل سياسة اللغة من منظور تصور السلطة بوصفها "قدرة على تحديد شروط الخطاب السياسي" (Sonntag 1995: 93)، يمكن تطبيقها على مرحلة تحديد الأجندة في التشريع اللغوي البلجيكي سنة 1932. إذا أخذنا بعين الاعتبار أن سياسيا اشتراكيا من والونيا صرح سنة 1923 بأن "أحدا لم يكن يجرؤ على التلفظ بمصطلحي "المنطقة الفلمنكية" و"المنطقة والونية" في البرلمان (Sonntag 1991: 47)، فإن قيام البرلمان البلجيكي بعد أقل من عقد من الزمن بتمرير قانونين يكرسان الأحادية اللغوية الإقليمية يعد دليلا على قوة الخطاب المؤثر للأجندة السياسية. وقد نجح، في هذه الحالة، الفاعلون السياسيون، وخاصة الاشتراكيون والولونيون في تأطير الصراع اللغوي بوصفه صراعا بين الأقاليم، أي كإيديولوجيا لغوية قائمة على المبدأ الإقليمي (territorial principle) (Laponce 1987) في مقابل الازدواجية اللغوية القائمة على المبدأ الشخصي (personal principle)، وهي الأجندة التي تفضلها النخبة المهيمنة (Sonntag 1991: 13). إن إدراج مبدأ الأحادية اللغوية الإقليمية ضمن أجندة السياسة اللغوية في ثلاثينيات القرن الماضي شكل تحولا جذريا نحو الفيدرالية في التقاليد السياسية البلجيكية بعد أن كانت قائمة على المركزية. وقد حلت مورين كوفيل ((Maurene Covell (1993: 65) هذه المرحلة الانتقالية من المركزية إلى الفيدرالية والمحفوفة بالتوترات السياسية والتي تخللتها تعديلات دستورية، بوصفها نوعا من "الهندسة الدستورية" (constitutional engineering). وتشير كوفيل (1993: 65) إلى أن الهندسة الدستورية "تتطوي على تغييرات رسمية في تنظيم وعمل المؤسسات الحكومية من خلال تعديل دستور البلاد. ووفقا لكوفيل (Covell 1993: 66) فإن الدستور لا يعبر فقط عن توازن القوى، بل يسهم أيضا في صناعته، كما تعتبره

المجموعات الفاعلة وسيلة لضمان مكانتها في النظام السياسي. لذلك غالبا ما ينظر "للهندسة الدستورية" على أنه خيار أخير يلجأ إليه لحل النزاعات السياسية. غير أن تجربة بلجيكا، وغيرها من التجارب ككندا، تبين أنه بمجرد فتح النقاش حول التنظيم الأساسي للدولة (أي يدرج ضمن الأجندة السياسية) يصبح من الصعب إغلاق هذا النقاش أو سحبه من الأجندة السياسية لاحقا، ما يدفع "الهندسة الدستورية" حينها إلى الحلول محل أشكال أخرى من حل النزاعات.

تشدد كوفيل ((Covell 1993) على أهمية السياق المؤسسي في تحليلها، وتركز على "الحلقات التي تجرى فيها المناقشات، والجهات الفاعلة المشاركة فيها، والأجندة التي يستقدمها الفاعلون إلى النقاش" (كوفيل 1993: 69). وفي الحالة البلجيكية فإن "حلبة تشكيل الحكومة" غالبا ما تضم فاعلين مختلفين، مثل رؤساء الأحزاب والمقررين، عن أولئك المتواجدين في الحلبة التشريعية، ما ينعكس على "طبيعة الأجندات المطروحة خلال المفاوضات (كوفيل 1993: 69-70). فقد كانت، على سبيل المثال، "مراجعة 1988 مثالا بارزا من حيث إنها حسمت إلى حد كبير ضمن المجال الضيق لتشكيل الحكومة وليس عبر القنوات الرسمية لصنع السياسات الرسمية. وفي بلجيكا، وبالنظر إلى بنيتها المؤسسية حيث تسود تقاليد سياسية ذات طابع توافقي تعرف بـ"الديموقراطية التوافقية" (consociationalism) (Lijphart 1981)، فإن مرحلة تشكيل الحكومة- والتي قد تكون طويلة وخاضعة لمفاوضات معقدة كما حدث في 2010- 2011- تمثل مجالا فعليا لوضع السياسات على جداول الأعمال.

يتبنى جان إيريك وإدوارد كونينغ (Jan Erk and Edward Koning 2010) في تحليلهما للتحول المؤسسي الجذري في السياسة اللغوية البلجيكية مقارنة تقوم على نظرية الاختيار العقلاني أو المنظور الأداتي. ويركزان تحليلهما على دور الأحزاب السياسية في تحديد أجندة السياسة اللغوية. ويرى الباحثان أن إعادة التنظيم المؤسسي من المركزية إلى اللامركزية في بلجيكا، والتي بدأت في ستينات القرن الماضي، كان نتيجة الاستراتيجيات التي اعتمدتها الأحزاب السياسية الساعية إلى تجديد تموقعها بما يتماشى مع الانقسام اللغوي الذي أصبح محددًا أساسا للسياسة البلجيكية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. أما ألكسندر مورفي (Alexander Murphy 1993)) فقد اعتمد مقارنة إيديولوجية أو خطابية لتسليط الضوء على كيفية بناء مبدأ الأحادية اللغوية الإقليمية اجتماعيا لفهم السياسة البلجيكية الراهنة.

اقتضى الدفع بالفيدرالية اللغوية ضمن الأجندة السياسية في الهند صراعا حادا على السلطة؛ إذ شكل الاستقلال عن المستعمر البريطاني منعطفا حاسما ولحظة تاريخية فارقة أفسحت المجال

لخيارات جديدة وجذرية في مجال السياسات اللغوية تتلاءم مع الواقع الهندي الغني بالتعددية اللغوية. ومع ذلك، فقد ضمن الإرث الاستعماري قدرا من التبعية المسارية؛ إذ ظهرت آثار الذهنية الاستعمارية في الإيديولوجيات اللغوية التي تبناها الفاعلون السياسيون المسؤولون عن صياغة الجندة السياسية. فعلى سبيل المثال، كان جواهر لال نهرو، زعيم الاستقلال وأول رئيس وزراء للهند، ينظر للغة الإنجليزية على أنها لغة الحداثة والتكنولوجيا. أبدى نهرو تحفظا وترددا تجاه الاستجابة لمطالب فدرلة (federalising) التنوع اللغوي في الهند (Arora 2008) خوفا من أن تشكل اللغات المحلية تهديدا مفترضا للوحدة الوطنية (King 1998). ويعزى هذا التحفظ إلى الإيديولوجيا اللغوية التي كرسها الاستعمار البريطاني. وفي المقابل تبني غاندي إيديولوجيا مغايرة تحثي باللغات المحلية وتدعو إلى التحرر من اللغة الاستعمارية. ولا تزال هاتان الإيديولوجيتان المتنافستان حول اللغة تؤثران في السياسة الإقليمية الهندية حتى يومنا هذا (Sonntag 2000, 2015). ففيما يتعلق بدور اللغة الإنجليزية، تظل الإيديولوجيا اللغوية "النهرية" هي السائدة والمهيمنة. وفي المقابل استخدمت الإيديولوجيا الغاندية لتكريس هيمنة اللغات الإقليمية الكبرى على اللغات الصغرى، ومنها القبلية، عبر الجدول الثامن (Eighth Schedule) في الدستور الهندي الذي اعترف في البداية بأربعة عشر لغة وطنية، ثم توسع لاحقا للاعتراف باثنتين وعشرين لغة (Sonntag 2015).

تقوم مقارنة الاختيار العقلاني في تحليل السياسة اللغوية الهندية، كما فصلها لاتين (Laitin (1989))، على تحليل التنافس السياسي بين النخب السياسة المهيمنة في الحكومة المركزية والنخب الإقليمية الصاعدة، بدلا من التركيز على الأبعاد الإيديولوجية. وقد كان من المنطقي أن يوافق نهرو، وإن على مضض على الفيدرالية اللغوية بغرض استيعاب واحتواء التحدي السياسي الذي فرضه صعود نخب إقليمية جديدة، ولا سيما في جنوب الهند، على سلطة الحكم المركزي.

توفر المقاربة المؤسساتية تحليلا لكيفية إسهام صراع القوى في إدراج الفيدرالية اللغوية كقضية سياسية في الأجندة السياسية. فقد تبنت الهند، بعد استقلالها، نموذجا مؤسسيا بريطانيا شكا البنية القاعدية للديموقراطية الليبرالية في البلاد. ومن مكونات هذا النموذج نظام التصويت ب"الأغلبية البسيطة"="الأسبق في الوصول يفوز" (Past-the-Post) الذي يفضي غالبا إلى تشكيل حكومة أغلبية تكون مسؤولة أمام البرلمان. ويعد هذا النموذج مغايرا للتقليد السياسي التوافقي السائد في بلجيكا، والذي ناقشناه سابقا، أو نظام الحكم الرئاسي القائم على فصل السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي سنتطرق له لاحقا. ففي السياق البلجيكي، كما ذكرنا آنفا،

تعد عملية تشكيل الحكومة إحدى المجالات الأساسية التي تحسم فيها أولويات السياسة العامة. أما في الهند، فعلى النقيض من ذلك، غالبا ما يتطلب إدراج القضايا في الأجندة السياسية طرحها في المنتديات المؤسسية التي تساءل فيها الحكومة أمام البرلمان. ومن خلال النظر في "النقاش والجدل اللغوي في البرلمان الهندي" أثناء الصراع السياسي الذي تلا الاستقلال بين النخب القائمة المتحكمة في الحكومة المركزية والنخب الإقليمية الصاعدة، يشرح مهديب أبتي (Mahadev (1976: Apte) العديد من "التقنيات" المؤسسية التي وظفتها النخب الإقليمية لتعزيز سلطتها في تحديد أجندة السياسة اللغوية. وتضمنت هذه التقنيات طرح الأسئلة خلال "ساعة الأسئلة"، والناقشات حول خطاب الرئيس (الذي يعد رأس الدولة الشرفي) التي تقدم خلالها "العديد من التعديلات للتعبير عن الاستياء من السياسات الحكومية وإجراءاتها المتعلقة بالقضايا اللغوية" (أبتي 1976: 224)، فضلا عن المناظرات حول تخصيص الموارد الحكومية وغيرها. وربما كانت أكثر التقنيات دراماتيكية، وإن لم تكن بالضرورة فعالية بشكل فوري، هي تعليق الجلسات - توفي أحد أتباع غاندي وهو مضرب عن الطعام للمطالبة بإنشاء أول ولاية لغوية في الهند هي ولاية تليغو في الجنوب (أبتي 1976: 223). وقد استسلم نهرو، في النهاية، لهذا الضغط السياسي، وأنشأ لجنة وضعت الفيدرالية اللغوية بقوة على أجندة البرلمان، ما أدى إلى إصدار قانون إعادة تنظيم الولايات سنة 1956.

عكست صيغة اللغات الثلاث، التي أدرجت لاحقا ضمن عملية السياسات اللغوية المعقدة والمخصصة للنظاميين البيروقراطي والتعليمي في الهند تنامي تأثير النخب الإقليمية الصاعدة، لا سيما في خضم التنافس مع النخبة المركزية. وهو الموضوع الذي تناوله لايتن (1989) في تحليله المعتمد على مقارنة الاختيار العقلاني كما ذكر سلفا. وتتص هذه الصيغة، في أبسط صورها التعليمية، على أن المتعلمين في المناطق غير الناطقة بالهندية في شمال الهند سيتعلمون اللغة الإقليمية والهندية والإنجليزية، بينما يتعلم غيرهم من المتعلمين في المناطق الناطقة بالهندية الهندية والإنجليزية ولغة هندية أخرى. وستركز المقاربة المؤسسية على أن جهة غير برلمانية، وهي مؤتمر رؤساء الوزراء، هي من وضع صيغة اللغات الثلاث على أجندة السياسات اللغوية. وكما أشار داس غوبتا ((Das Gupta (1970: 245) فإن التحكم في هذا المنتدى أو المؤسسة السياسية من لدن النخب الإقليمية الجنوبية منحها نفوذا استراتيجيا في توجيه عملية صنع السياسات اللغوية. وقد شهدت السياسات الهندية، وخاصة السياسة اللغوية، أقلمة واضحة منذ ثمانينات القرن الماضي، حين بدأت حكومات الائتلاف تصبح القاعدة بدلا من الحكومات الأغلبية المتوقعة في النظام الفيدرالي. وقد ساهم هذا التغيير في البنية المؤسسية في نزع الطابع

السياسي عن الكثير من القضايا اللغوية (سونتاغ 2014). لكن التحول الأخير نحو الحكومة الأغلبية بزعامة مودي (Modi) المنضوي تحت الجناح اليميني أعاد تسييس المسألة اللغوية، وباتت إيديولوجية حزب بهاراتاتيا جانانا (Bharatiya Janata) القومية الهندوسية والهندية تفرص هيمنتها.

يعد السياق المؤسسي للسياسة اللغوية في الولايات المتحدة الأمريكية مختلفا بشكل واضح، رغم انبثاقه من تقاليد سياسية مشابهة، كالفيدرالية والديموقراطية الليبرالية، كما هو الحال في بلجيكا والهند. وقد أنتجت العديد من الأدبيات التي تناولت مسألة فرض الاندماج في اللغة الإنجليزية بوصفها الإيديولوجية اللغوية المهيمنة منذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية (أنظر Crawford 1992; Schmidt 2000). ورغم أن هيمنة الإنجليزية في الولايات المتحدة أمر واضح، إلا أن هذا النظام الأحادي لم يتم تكريسه قانونيا داخل المؤسسات السياسية. إذ لم يتضمن الدستور الأمريكي، عند كتابته خلال الاستقلال، مادة تحدد اللغة الرسمية للدولة، ويعبر دينيس بارون ((Dennis Baron (1982: 39) عن ذلك بقول: "إن واضعي الدستور رفضوا وضع آلية فيدرالية تحدد اللغة التي أجمعوا على ضرورة وجودها". ويعزى هذا النظام اللغوي الأدنى إلى التقليد السياسي الليبرالي الأمريكي (Sonntag 2019c). ولم تدرج قضايا اللغة ضمن أجندات السياسات العامة في مرحلة "الجمهورية الثانية" حسب وصف تيد لوي (Ted Lowi (1968)، أي الدولة الإدارية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية.

إن تحليلًا متكاملًا لبداية أجندات التشريع اللغوي الواضح في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل قانون التعليم الثنائي اللغة (1968) وتعديلات قانون حقوق التصويت (1975) الذي أتاح الاقتراع بلغات متعددة، يمكن أن يستفيد بدرجة كبيرة من توظيف المقاربات الثلاث لفهم آليات إدراج هذه القضايا في الأجندة الساسية. فقد لعب النظام الفيدرالي، على خلاف التجريبتين البلجيكية والهندية، دورا مقيدا بدل أن يكون منتدى مؤسسيا لتحديد الأجندة السياسية. ففي الواقع لم يصبح قانون التعليم الثنائي اللغة (1968) خيارا سياسيا إلا بعد إقرار قانون التعليم الابتدائي والثانوي (1975) الذي مهد لتدخل الحكومة الفيدرالية في مجال التعليم، وهو المجال الذي كان سابقا ضمن الاختصاصات الحصرية لحكومات الولايات وحدها. وليس من المستغرب، في ظل النظام الرئاسي الأمريكي، أن تتولى السلطة التنفيذية الفيدرالية المبادرة في البداية؛ ففي سنة 1965 تم تأسيس هيئة مشتركة بين الولايات تعنى بشؤون المكسيكيين الأمريكيين، وتبعتها سنة 1967 وحدة متخصصة في الشؤون المكسيكية بدأت نشاطها داخل مكتب التعليم الأمريكي

(Leibowitz 1971: 106–107)، وسرعان ما تبعت السلطة التشريعية ذلك؛ إذ تم طرح مشروع قانون في البداية في مجلس الشيوخ من قبل رالف ياربورو (Ralph Yarborough) من تكساس، والذي أبدى قلقاً إزاء النتائج التعليمية الضعيفة للمتعلمين المكسيكيين-الأمريكيين الناطقين بالإسبانية في ولايته. وفي مجلس النواب الأكثر تمثيلاً أعيد صياغة مشروع القانون بشكل مختلف، إذ تم "توسيع مشروع قانون ياربورو ليشمل [...] جميع الأطفال الذين ليست الإنجليزية لغتهم الأم" (Leibowitz 1971: 110–111).

تتعارض مثل هذه السياسة التي تستهدف مجموعة معينة، كما في مشروع قانون ياربورو الأصلي، مع التقليد السياسي الأمريكي الذي يركز على الفردانية الليبرالية. كما أن أجندة ياربورو جوبهت بالفيدرالية إذ اقتضت هذه الخطة الجديدة على مجموعة إقليمية من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن المتعلمين الذين شملهم مشروع القانون الموسع في مجلس النواب يمكن أن يكونوا في أي مكان في البلد. وتم تأمين إدراج التعليم الثنائي اللغة في الأجندة السياسية بشكل أكبر عبر إقناع الرئيس جونسون، الذي كان متردداً في دعمه (Gutierrez 1987: 31–32)، من خلال ربط القضية بأجندته الأساس المتمثلة في "الحرب على الفقر". وتم تضمين "معيار الفقر" في الأجندة السياسية الخاصة بالتعليم الثنائي اللغة، والتي تنص على أن المدارس التي تضم نسبة عالية من المتعلمين من الأسر ذات الدخل المنخفض هي الوحيد المؤهلة للتقدم للحصول على المنح الجديدة الخاصة بالتعليم الثنائي اللغة (Lyons 1990). وكما يدعي والتر سيكادا ((Walter Secada (1990: 89) فإن "المعيار الوحيد الصريح يمثّل في أن يكون برنامج التعليم الثنائي اللغة موجهاً للأطفال الفقراء"، مما جعله برنامجاً لمكافحة الفقر أكثر من كونه سياسة لغوية (lyne 1986: 140). وبنيت الأقليات اللغوية خطابياً بأنها فقيرة ومعوزة لغوياً.

وعلى غرار "قانون التعليم الثنائي اللغة" تضمنت تعديلات 1975 على "قانون التصويت 1965" بنداً خاصاً بالفقر، إذ نصت على توفير أوراق الاقتراع بلغات غير الإنجليزية في الدوائر الانتخابية التي تضم عدداً كبيراً من الناطقين بلغات أقلية، لكن بشرط أن يكون معدل الأمية في تلك الدوائر أعلى من المعدل الوطني (Schmidt 2000: 21–22). وكان للسلطة التنفيذية، على غرار مسار السياسات المتعلقة بالتعليم ثنائي اللغة، وتحديد جلسات الاستماع التي عقدتها "لجنة الحقوق المدنية" سنة 1975 دور حاسم في إدراج المسألة ضمن أجندة السلطة التشريعية (Rodriguez & Christman 1988). ومع ذلك، فإن العنوان الرسمي للتشريع الذي أدرجت

فيه التعديلات- تمديد قانون حقوق التصويت- يكشف عن أجندة ضمنية تتجاوز الاعتراف اللغوي نحو توسيع الحقوق المدنية بصورة أوسع. وكانت الغاية المركزية من هذا "التوسيع"، كما يوحي بذلك الاسم، هي الإبقاء على العقوبات الفيدرالية التي فرضت على الولايات بموجب قانون حقوق التصويت لسنة 1965 والموجهة ضد الولايات الجنوبية التي شهدت قبل سنة 1965 تاريخا طويلا من الإقصاء العنصري للناخبين السود من حق التصويت، وذلك عبر ما عرف بـ"قوانين جيم كرو" (Jim Crow laws) التي صدرت عن سلطات الولايات؛ حيث كان تنظيم الانتخابات يندرج ضمن صلاحيات الحكومات المحلية لا الفيدرالية. وقد شكل قانون حقوق التصويت لسنة 1965 تحولا نحو سياسة رقابية، إذ شرعت الحكومة الفيدرالية في ممارسة إشراف مباشر على العمليات الانتخابية داخل الولايات، وهو ما لم يكن قائما من قبل. لكن هذا التدخل كان من المفترض أن يكون مؤقتا، وهو ما استدعى تجديده سنة 1975. ومن منظور الأدوات أو الاختيار العقلاني، فقد رأى نواب الولايات الجنوبية أن استمرار تدخل واشنطن في شؤونهم الانتخابية يمثل عقوبة سياسية موجهة أكثر من كونه إجراء تنظيميا محايدا. وبإدراج ولايات بعيدة كاليفورنيا وألاسكا ونيويورك ضمن الولايات الخاضعة للرقابة الفيدرالية وفقا لتمديد 1975 حيث أصبح التصويت متعدد اللغات إلزاميا، تمكن مؤيدو مشروع القانون من الادعاء بأن الجنوب لم يستهدف سياسيا بشكل غير عادل (تتظر محاضر مجلس الشيوخ الأمريكي، 23 يوليو: 24211-24251، و 24 يوليو: 24705-24780). ورغم اعتراض نواب الجنوب في الكونغرس لتمديد القانون، إلا أنهم رضخوا عندما أضيفت التعديلات المتعلقة بالسياسة اللغوية. وقد جرى تحديد أجندة السياسة اللغوية في سياق مؤسساتي مشحون بالصراع والمنافسة المتولد عن التقاليد السياسية الفيدرالية.

مثلت الحملة المضادة التي قادتها حركة "الإنجليزية فقط" في الثمانينات ضد التعليم الثنائي اللغة والتصويت المتعدد اللغات نموذجا لاستخدام السلطة العقلانية والمؤسساتية والإيديولوجية في الصراع اللغوي، غير أن نجاحات هذه الحركة اقتصرت، من الناحية المؤسساتية، على مستوى الولايات فقط، رغم مساعيها الحثيثة للتأثير على السياسات الوطنية (Sonntag 1995: 9). ويكشف راي تاتالوفيتش ((Ray Tatalovich (1995)، من خلال التوظيف غير المباشر لمقاربة الاختيار العقلاني أو الأداتي، أن المشرعين في الولايات التي تضم أعدادا كبيرة من المتحدثين بلغات الأقليات كانوا مترددين في اتخاذ مواقف سياسية واضحة، وذلك على الأرجح خشية فقدان التأييد الشعبي؛ لذلك تم اللجوء إلى الاستفتاءات لتمييز سياسات لغوية مثل ترسيم اللغة الإنجليزية. ولم يتردد المشرعون في الولايات التي يشكل الأنجلوس (Anglos) غالبية

ناخبها في تمرير تشريعات "الإنجليزية فقط". وربما كان المصدر الأكبر لسلطة حركة "الإنجليزية فقط" إيديولوجيا بالدرجة الأولى (Citrin et al. 1990; Schmidt 2000). فسياسات الخوف، التي يغذيها خطاب كاره للأجانب ومعاد للهجرة لا تزال قائمة حتى اليوم.

4. تحديات ومناقشات

يتضح من القسم السابق أن تحليل السلطة وسياسة اللغة في مرحلة تحديد الأجندة باعتماد المقاربات الثلاثة لا يمكن أن يترتب عليه تناقض أو تناف، إذ إنها تتكامل فيما بينها. غير أن الواقع يؤكد أن هذه المقاربات نادرا ما تتخبط في حوار أو تكامل تحليلي صريح بينها. وربما يعد هذا من أكبر التحديات التي تواجه الفهم الكلي والأشمل للسلطة وسياسة اللغة. وتؤكد سوتناغ وكاردينال ((Sonntag and Cardinal (2015) أن الإطار الذي اقترحتاه وطورته هو بمثابة محاولة جادة لمواجهة هذا التحدي. ويتسع مفهوم "النظام اللغوي" (language regime) ليشمل كلا من التمثيلات اللغوية؛ أي الإيديولوجيات اللغوية، والممارسات اللغوية التي تتجلى في السياسات الرسمية للدولة. وبدلا من تحليل السياسات اللغوية بوصفها "بنى إيديولوجية وخطابية" منبثقة عن "قوى سوسيوسياسية غامضة ومهيمنة" (Tollefson & Tsui 2004: 283–284) كما تميل مقارنة الإيديولوجيا اللغوية إلى القيام به (انظر Costa 2019)، يسعى الإطار النظري الذي يجمع بين تقاليد الدولة والأنظمة اللغوية إلى تحليل التمثيلات المهيمنة للغة واستخدامها بوصفها ممارسات مؤسسية متجذرة في آليات حوكمة اللغة. وبحسب الباحث الغرامشي بيتر آيفز ((Peter Ives (2004: 71) فإن "المهيمنة تمكن من إجراء تحليلات مؤسسية للإيديولوجيا". ومن خلال تضمين التمثيلات المهيمنة للغة واستخدامها ضمن المفهوم التحليلي للنظام اللغوي يمكن أن يغني التحليلات القائمة على الاختيار العقلاني أو النماذج الشكلية للسياسة اللغوية (مثلاً Pool 1990, 1991)، والتي تميل إلى الاعتماد على التعريف الأكثر شيوعا دوليا لفهوم "النظام اللغوي" بوصفه لغة أو لغات مؤسسة أو منظمة (انظر Gazzola 2014).

إن الإطار النظري الذي اقترحتاه سوتناغ وكاردينال حول تقاليد الدولة والنظام اللغوي ليس بمنأى عن الانتقادات والمؤاخذات، فقد رأت سو رايت ((Sue Wright (2017: 362) في مراجعة نقدية لها للمقاربة المؤسسية التاريخية التي قدمتها (2015)، أن "سؤال: ما هي اللغة؟ [...] والذي يعد أساسا وجوهريا في مجال التخطيط والسياسة اللغوية، لم يعالج بعمق كاف في

عمل كاردينال وسوتناغ (2015). وتضيف رايت (217: 362) أن الطبيعة المروغة للغة تعد من أكثر المسائل التي تواجه صناع القرار السياسي في هذا المجال تعقيدا وإشكالية، وأن إدراك أن اللغة دائما ما تكون موضع توتر وصراع أمر أساسي لفهم تعقيدات السياسات اللغوية.

تشير رايت ضمنا إلى أن المقاربة المؤسساتية التاريخية عاجزة عن تقديم فهم كاف لطبيعة اللغة، بينما يبدو أن الفاعلين السياسيين، بطريقة أو بأخرى، قادرون على إدراك هذه الإشكالية أو على الأقل يعترفون بها كمشكلة تواجههم. غير أنه، ومن دون تحليل مؤسسي لمرحلة تحديد الأجندة السياسية، فإننا نجعل كيف ولماذا تتحول اللغة إلى إشكال يواجه هؤلاء الفاعلين السياسيين. كما أننا لا نعرف السياق المؤسسي الذي يواجه فيه الفاعلون السياسيون هذه المشكلة أو يتفاعلون معها- وبالتالي لا نفهم كيف تنشأ السياسات اللغوية أصلا. وإذا غاب عنا الفهم المؤسسي لكيفية تعامل الفاعلين السياسيين مع قضايا اللغة، أو الأسباب التي تجعلهم يواجهونها في لحظات معينة، فإننا نخاطر بالوقوع في خطأ آخر يتمثل في إضفاء نوع من الفاعلية المطلقة واللامؤسسية على هؤلاء الفاعلين. وتقع رايت في موضع آخر (2014: 101) صراحة في هذا الفخ حين تقول: "الطرح الذي قدمته [في الجزء الأول من كتابها] هو أن التحدث بطريقة واحدة هو تعبير عن الهوية بقدر ما هو وسيلة للتواصل. وقد فهم صانعو السياسات اللغوية في حقبة بناء الدولة هذا جيدا، ومن منطلق إدراكهم لدور اللغة كرابط اجتماعي قوي في تشكيل الجماعات، سعوا بوعي وبمنهجية إلى تشكيل مجتمع لغوي موحد داخل الإطار السياسي".

تستحضر رايت، في هذا السياق، رؤية ما بعد حداثة للغة؛ أي اعتبار اللغة فعلا وممارسة للفاعلية (Pennycook 2010)، لكنها تعود مرة أخرى لتسند إلى الفاعلين السياسيين -وهذه المرة الفاعلين التاريخيين في "حقبة بناء الدولة"- معرفة بالنقاش الدائر حاليا في دراسات التخطيط والسياسة اللغوية حول "الطبيعة المروغة للغة". إن الادعاء بأن الفاعلين التاريخيين قد وضعوا سياسات لغوية بناء على وعيهم بعظم المرحلة وأهمية اللحظة التاريخية التي كانوا يعيشونها، أو لأنهم كانوا قادرين على توقع الإيديولوجيا اللغوية القومية الحديثة التي يفترض أنهم كانوا يخططون لتشكيلها وصياغتها بوعي قصدي، هو في حقيقته تحليل غائي غير ميسر، ويفتقر إلى السياق المؤسسي التاريخي.

يمكن أن نرجع دمج رايت بين فهم الباحثين في السياسات اللغوية لطبيعة اللغة وفاعلية الفاعلين السياسيين التاريخيين والمعاصرين ناتجا عن تركيزها المحوري على السياسات اللغوية في السياق الأوروبي. وقد اقترحت كاثلين هيوه وكريستوفر ستورد (Kathleen Heugh and)

(Christopher Stroud (2018) توجهها جديدا في البحث يعتمد "المنهجية والنظرة الجنوبية". وتتناغم هذه الدعوة مع الأبحاث الجديدة التي تؤكد على التطور التاريخي والجغرافي ليس فقط للغات، بل أيضا للهياكل المؤسساتية والتقاليد السياسية مثل بناء الأمة، ووالاستعمار أو الكوسموبوليتية (Sonntag 2019a). ويمكن للمقاربة المؤسسية التاريخية لسياسة اللغة من خلال "العدسة الجنوبية" (southern lens) أن تساهم بشكل كبير في حل "مفارقة الفاعلية" التي يشير إليها ميغيل بيريز - ميلانو وجيمس طوليفسون (Miguel Pérez-Milans and (James Tollefson (2018: 730-731). وتكمن المفارقة في أنه من جهة "قللت المقاربة البنوية التاريخية من تقدير دور الفاعلية البشرية" بينما من جهة أخرى سعت محاولات أخرى لوصف عمليات التخطيط اللغوية بشكل كامل" إلى التركيز على "الفاعلين المحليين الذين قد يكون لهم تأثير كبير على السياسات والممارسات"- وهذا يحيل على "ثنائية الماكرو/ الميكرو" التي طالما كانت إشكالية في مجال التخطيط والسياسة اللغوية. وقد يكون الحل في تجاوز هذه المفارقة، كما يقترح بيريز-ميلانز وطوليفسون (2018: 731) هو "التركيز بشكل أكثر وضوحا على الحقائق المادية للأفراد الذين لا ينبغي فهمهم فقط ككائنات مجردة مدمجة في أنظمة الخطاب، بل ككائنات بشرية حقيقية ذات احتياجات مادية كبيرة لا مفر منها. ويظل الإطار النظري الذي يتصور السلطة بوصفها تحكما في المؤسسات مع إضافة السلطة الإيديولوجية أو الخطابية والسلطة المادية كما حللت وفقا للاختيار العقلاني موضوعا للنقاش، ويشكل تحديا في فهم كيفية تأثير السلطة وسياسة اللغة في عملية السياسة اللغوية.

References

Apte, Mahadev L. (1976) "Language controversies in the Indian Parliament (Lok Sabha): 1952-1960", in O'Barr, William M. and Jean F. O'Barr (eds.) Language and Politics, 211-234. The Hague: Mouton.

Arora, Balveer (2008) "India: diversity unleashed and federalised", in Chattopadhyay, Rupak and Abigail Ostien Karos (eds.) Dialogues on Diversity and Unity in Federal Countries, 29-35. Canada: Forum of Federations .

Baron, Dennis E. (1982) Grammar and Good Taste: Reforming the American Language. New Haven: Yale University Press .

Blommaert, Jan and Bulcaen, Chris (2000) "Critical discourse analysis", Annual Review of Anthropology, vol. 29, 447-466.

Brass, Paul R. (1991) *Ethnicity and Nationalism: Theory and Comparison*. New Delhi: Sage.

Cardinal, Linda (2017) “Language regimes and state traditions in context”, paper presented at Language, Nationalism, Nations: Multilingualism Beyond Europe Workshop, 29–30 September, Princeton University.

Cardinal, Linda and Selma K. Sonntag (eds.) (2015) *State Traditions and Linguistic Regimes*. Montreal: McGillQueen’s University Press.

Carmines, Edward G. and James A. Stimson (1989) *Issue Evolution: Race and the Transformation of American Politics*. Princeton: Princeton University Press.

Citrin, Jack, Beth Reinhold, Evelyn Walters, and Donald P. Green (1990) “The ‘Official English’ movement and the symbolic politics of language in the United States”, *Western Political Quarterly*, vol. 43 (3), 535–559.

Clyne, Michael (1986) “Comment from ‘down under’”, *International Journal of the Sociology of Language*, vol. 60, 139–143 .

Costa, James (2019) “Introduction: regimes of language and the social, hierarchized organization of ideologies”, *Language and Communication*, vol. 66, 1–5. Covell, Maureen (1993) “Political conflict and constitutional engineering in Belgium”, in Verdoodt, Albert F. and Selma K. Sonntag (eds.) *Sociology of Language in Belgium (Revisited)*, Special Issue of *The International Journal of the Sociology of Language*, vol. 104, 65–86. Crawford, James (1992) *Hold Your Tongue: Bilingualism and the Politics of “English Only”*. Reading: Addison-Wesley.

Das Gupta, Jyotirindra (1970) *Language Conflict and National Development: Group Politics and National Language Policy in India*. Berkeley: University of California Press.

Erk, Jan and Edward Koning (2010) “New structuralism and institutional change: federalism between centralization and decentralization”, *Comparative Political Studies*, vol. 43 (3), 353–378 .

Esman, Milton J. (ed.) (1977) *Ethnic Conflict in the Western World*. Ithaca: Cornell University Press. Evans, Peter, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol (eds.) (1985) *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gazzola, Michele (2014) *The Evaluation of Language Regimes: Theory and Application to Multilingual Patent Organizations*. Amsterdam: John Benjamins

.Gerard, Emmanuel (1985) *De Katholieke Partij in Crisis*. Leuven: Kritak.

Gutierrez, Juan Manuel (1987) *The Political Dynamics of Bilingual Education: A Retrospective Study of Interest Groups*, PhD dissertation, Stanford University .

Heugh, Kathleen and Christopher Stroud (2018) “Diversities, affinities and diasporas: a southern lens and methodology for understanding multilingualisms”, *Current Issues in Language Planning*, vol. 20 (1), 1–15.

Ives, Peter (2004) *Language and Hegemony in Gramsci*. London: Pluto Press.

Ives, Peter (2005) “Language, agency and hegemony: a Gramscian response to post-Marxism”, *Critical Review of International Social and Political Philosophy*, vol. 8 (4), 455–468.

King, Robert D. (1998) *Nehru and the Language Politics of India*. Delhi: Oxford University Press.

Laitin, David D. (1988) “Language games”, *Comparative Politics*, vol. 20 (3), 289–302.

Laitin, David D. (1989) “Language policy and political strategy in India”, *Policy Sciences*, vol. 22, 415–436.

Laponce, Jean A. (1987) *Languages and Their Territories*. Toronto: University of Toronto Press.

Leibowitz, Arnold H. (1971) “Educational policy and political acceptance: the imposition of English as the language of instruction in American schools”, ERIC (Educational Resources Information Center) Document ED 047 321. Washington, DC: Clearinghouse for Linguistics, Center for Applied Linguistics.

Lijphart, Arend (ed.) (1981) *Conflict and Coexistence in Belgium*. Berkeley: Institute of International Studies, University of California .

Lowi, Theodore (1968) *The End of Liberalism: Ideology, Policy, and the Crisis of Public Authority*. New York: W. W. Norton & Company.

Lyons, James J. (1990) “The past and future directions of federal bilingual-education policy”, *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 508 (1), 66–80 .

Murphy, Alexander B. (1993) “Linguistic regionalism and the social construction of space in Belgium”, in Verdoodt, Albert F. and Selma K. Sonntag (eds.) *Sociology of Language in Belgium (Revisited)*, Special Issue of *The International Journal of the Sociology of Language*, vol. 104, 49–64.

O’Barr, William M. (1976) “The study of language and politics”, in O’Barr, William M. and Jean F. O’Barr (eds.) *Language and Politics*, 1–27. The Hague: Mouton.

O’Barr, William M. and Jean F. O’Barr (eds.) (1976) *Language and Politics*. The Hague: Mouton.

Pennycook, Alastair (2010) *Language as a Local Practice*. Milton Park: Taylor and Francis .

Pérez-Milans, Miguel and James W. Tollefson (2018) “Language policy and planning: directions for future research”, in Tollefson, James W. and Miguel Pérez-Milans (eds.) *The Oxford Handbook of Language Policy and Planning*, 728–741. New York: Oxford University Press .

Pool, Jonathan (1973) “Book review – Jyotirindra Das Gupta: *Language Conflict and National Development*; Baldev Raj Nayar: *National Communication and Language Policy in India*”, *American Journal of Sociology*, vol. 78 (6), 1590–1593.

Pool, Jonathan (1990) “Language regimes and political regimes”, in Weinstein, Brian (ed.) *Language Policy and Political Development*, 241–261. Norwood: Ablex .

Pool, Jonathan (1991) “The official language problem”, *American Political Science Review*, vol. 85 (2), 495–514.

Ricento, Thomas (ed.) (2019) *Language Politics and Policies: Perspectives from Canada and the United States*. Cambridge: Cambridge University Press ,

Rodriguez, Alfredo and Roy Christman (1988) “Spanish-language voters and English-language ballots in Santa Clara County”, paper presented at the Annual Meeting of the Western Political Science Association, San Francisco (March).

Sarangi, Asha (ed.) (2009) *Language Politics in India*. New Delhi: Oxford University Press.

Sarangi, Asha (2015) "India's language regime: the Eighth Schedule", in Cardinal, Linda and Selma K. Sonntag (eds.) *State Traditions and Language Regimes*, 205–218. Montreal: McGill-Queen's University Press.

Schieffelin, Bambi, Kathryn A. Woolard, and Paul V. Kroskrity (eds.) (1998) *Language Ideologies: Practice and Theory*. New York: Oxford University Press.

Schmidt, Sr., Ronald (2000) *Language and Identity Politics in the United States*. Philadelphia: Temple University Press .

Schneider, Susan Gilbert (1976) *Revolution, Reaction, or Reform: The 1974 Bilingual Education Act*. New York: Las Americas .

Secada, Walter G. (1990) "Research, politics, and bilingual education", *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 508 (1), 81–106.

Sonntag, Selma K. (1991) *Competition and Compromise Amongst Elites in Belgian Language Politics*. Bonn: Dümmler.

Sonntag, Selma K. (1995) "Elite competition and official language movements", in Tollefson, James W. (ed.) *Power and Inequality in Language Education*, 91–111. Cambridge: Cambridge University Press.

Sonntag, Selma K. (1996) "Political science and contact linguistics", in Goebel, Hans, Peter H. Nelde, Zdeněk Sary, and Wolfgang Wölck (eds.) *Contact Linguistics: An International Handbook of Contemporary Research*, 75–81. Berlin: Walter de Gruyter .

Sonntag, Selma K. (2000) "Ideology and policy in the politics of the English language in North India", in Ricento, Thomas (ed.) *Ideology, Politics and Language Policies*, 133–149. Amsterdam: John Benjamins .

Sonntag, Selma K. (2014) "Depoliticizing Hindi in India", in Kuczkiewicz-Fraś, Agnieszka (ed.) *Defining the Indefinable: Delimiting Hindi*, 95–105 .Frankfurt am Main: Peter Lang.

Sonntag, Selma K. (2015) "Narratives of globalization in language politics in India", in Ricento, Thomas (ed.) *Language Policy and Political*

Economy: English in a Global Context, 209–227. Oxford: Oxford University Press .

Sonntag, Selma K. (2019a) “What happened to the Ahom language? Language politics in Assam”, in Sonntag, Selma K. and Mark Turin (eds.) *The Politics of Language Conflict in the Himalaya*, 49–78. Cambridge: Open Book Publishers.

Sonntag, Selma K. (2019b) “Introduction: language politics and language contact”, in Sonntag, Selma K. and Mark Turin (eds.) *The Politics of Language Conflict in the Himalaya*, 1–15. Cambridge: Open Book Publishers.

Sonntag, Selma K. (2019c) “The liberal tradition in America: a historical-institutionalist approach to US language policy”, in Ricento, Thomas (ed.) *Language Politics and Policies: Perspectives from Canada and the United States*, 27–44. Cambridge: Cambridge University Press ,

Sonntag, Selma K. and Linda Cardinal (2015) “Introduction: state traditions and language regimes: conceptualizing language policy choices”, in Cardinal, Linda and Selma K. Sonntag (eds.) *State Traditions and Linguistic Regimes*, 3–26 .

Montreal: McGill-Queens University Press. Sonntag, Selma K. and Jonathan Pool (1987) “Linguistic denial and self-denial: American ideologies of language”, *Language Problems and Language Planning*, vol. 11 (1), 46–65 .

Tatalovich, Raymond (1995) *Nativism Reborn? The Official Language Movement and the American States*. Lexington: University of Kentucky Press .

Tollefson, James W. (ed.) (1995) *Power and Inequality in Language Education*. Cambridge: Cambridge University Press.

Tollefson, James W. and Amy B. M. Tsui (2004) “Contexts of medium-of-instruction policies”, in Tollefson, James W. and Amy B. M. Tsui (eds.) *Medium of Instruction Policies: Which Agenda? Whose Agenda?*, 283–294. Mahwah: Lawrence Erlbaum.

Tollefson, James W. and Amy B. M. Tsui (eds.) (2004) *Medium of Instruction Policies: Which Agenda? Whose Agenda?* Mahwah: Lawrence Erlbaum .

Wright, Sue (2004) *Language Policy and Language Planning: From Nationalism to Globalisation*. New York: Palgrave Macmillan .

Wright, Sue (2017) “Book review – Linda Cardinal, Selma K. Sonntag (eds.): *State Traditions and Language Regimes*”, *Language Policy*, vol. 16 (3), 361–363.